

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية*

الباحث: عدنان هادي جعاز

كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

ا.م.د. سامي عبيد محمد

كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

مقدمة :

أصبحت المصارف الإسلامية واقعا مميذا على الساحة المصرفية ، وذلك بعد أن حققت نتائج مذهلة في مجالات التمويل والاستثمار وجذب الودائع مما أدى إلى تزايد قوة ونفوذ الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة .

برزت الصكوك كواحدة من أهم هذه الأدوات المالية والتي استطاعت أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية .

تعد ماليزيا اكبر سوق للصكوك في العالم حيث صدرت صكوك بمليارات الرينجت¹ الماليزي

أهمية البحث :

تعد الصكوك الإسلامية واحدة من أكثر المنتجات الإسلامية تميزا ، إذ تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الإسلامية المتنوعة وخصوصا الضخمة والكبيرة والتي يصعب تغطية جميع احتياجاتها بأدوات التمويل الإسلامية الأخرى .

* بحث مستل من رسالة الماجستير للطالب عدنان هادي جعاز، الموسومة (الدور التمويلي للمصارف الإسلامية – تجارب في بلدان مختارة) (السعودية - ماليزيا - العراق) وهي من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .
(1 الرنغت) هو العملة الماليزية ، ويعادل الواحد رنجيت (0.3) دولار

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التجربة الماليزية باعتبارها التجربة الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية واستخلاص الدروس المستفادة منها .

فرضية البحث :

تؤدي المصارف الإسلامية دورا مهما في تمويل المشاريع التنموية بواسطة إصدار الصكوك الإسلامية .

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث على شكل سؤال مفاده هل استقطبت الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية المستثمرين في ماليزيا ؟

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاث محاور أساسية :

- الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية
- تطور المصارف الإسلامية في ماليزيا
- دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية (التمويل بالصكوك)

1- الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

1-1- مفهوم الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك على أنها (وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطا استثماريا خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من اجله)⁽¹⁾.

(1) أسامة عبد الحليم الجورية ، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد ، (الرياض ، معهد الدعوة الجامعي ، رسالة ماجستير ، 2009) ص36

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

أو (تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها ، وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالباً أعيانا ، وذات آجال محددة بعائد غير محدد ، ولكن غير خالي من المخاطر)⁽²⁾.

تعملا لصكوك الإسلامية على توسعة النشاط التمويلي للمصارف الإسلامية ، حيث يتم بواسطتها توريق بعض الموجودات المنتجة للدخل (مثل صكوك الإجارة) ، كما أنها تمكن المستثمرين من الدخول إلى المشاريع الكبيرة والإستراتيجية ، والحصول على أرباح بطرق شرعية ، إضافةً إلى إمكانية تسيلها بسهولة في السوق الثانوية .

1-2- خصائص الصكوك تتسم الصكوك بالميزات والخصائص التالية:⁽³⁾

1- هي وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها من حقوق والتزامات مالية .

2- تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار .

3- يشارك مالكو الصكوك في الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك .

4- تصدر على أساس عقد شرعي.

1-3- شروط التصكيك يجب توفر مجموعة من الشروط لتتم عملية التصكيك ومنها⁽¹⁾.

1- لا بد من وجود أصول مملوكة للمنشأة المصدرة للصكوك ، وان تكون قادرة على توليد دخل بشكل منتظم ومستمر ، وعليه فالأصول التي تخضع للتصكيك هي مجموعة معينة من الموجودات ، والتي تظهر في الميزانية العمومية للمنشأة .

2- يجب أن تتمتع الأصول المراد تصكيكها بالجاذبية بالنسبة للمستثمر ، وهذا يتطلب وجود جدارة ائتمانية في الأصول ، مثل انتظام السداد ، ووجود ضمانات عينية .

(2) 1 فتح عبد الرحمن صالح ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، (ورقة عمل مقدمة لمنندى الصيرفة العربية - اتحاد المصارف العربية) بيروت 2008 ص7

(3) احمد فاروق ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية ، (مركز البحث والتطوير 2010) ص92.

(1) - زيد جلال الدماغ ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى 2012 (الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع) ص86 .

- 3- يجب أن تكون قيمة الأصول المراد تصكيكها كبيرة ، لأنه إذا كانت المبالغ صغيرة لا يمكن تقسيمها ، كما أن يجب تكون ذات آجال استحقاق طويل حتى يمكن تسويقها ، ومن ثم الأصول ذات آجال استحقاق قصيرة لا تصلح للتصكيك .
- 4- لابد من توافر الضوابط الشرعية في جميع مراحل عملية التصكيك ، ومن ثم إخضاعها إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة أو البلد .
- 5- لابد من وجود تشريعات قانونية ، وجهات رسمية لضبط عملية التصكيك ، وحفظ حقوق المتعاملين فيها .

3-1 - طرق التصكيك هناك طريقتان أساسيتان للتصكيك هما :

أولاً : طريقة التصكيك البسيط (المباشر) .

وتصدر الصكوك هنا لجمع الموارد المالية أولاً ، ثم توجه نحو مشروع استثماري معين ، مثل مشاريع البني التحتية ، والمرافق العامة ، وهذا يتم من خلال طرح الصكوك على أساس صيغة تمويل إسلامي في السوق الأولية ، لتكون حصيلة الاكتتاب رأس مال المشروع المراد انجازه ، وهذه الطريقة هي ما يميز التصكيك عن التوريق التقليدي .

ثانياً : التصكيك الميكل (غير المباشر)

وتصدر الصكوك لغاية تحويل المشاريع والأصول القائمة إلى سيولة نقدية ، وهذا يتم من خلال تحويل الأصول المالية أو المعنوية المدرة للدخل إلى وحدات متساوية تتمثل في الصكوك ، ثم طرحها في السوق المالي لجذب الأموال .

أنواع الصكوك الإسلامية

تقسم الصكوك الإسلامية إلى نوعين أساسيين (انظر الشكل -1) والتي يمكن إيجازها كما يلي :

أولاً - صكوك قابلة للتداول : تقسم إلى ثلاث أنواع هي: (2)

1- صكوك الإجارة (وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلاً ، والغرض منها تحويل الأعيان والنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية. وتنقسم إلى:

(2) احمد فاروق ، مصدر سابق ص9.2

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

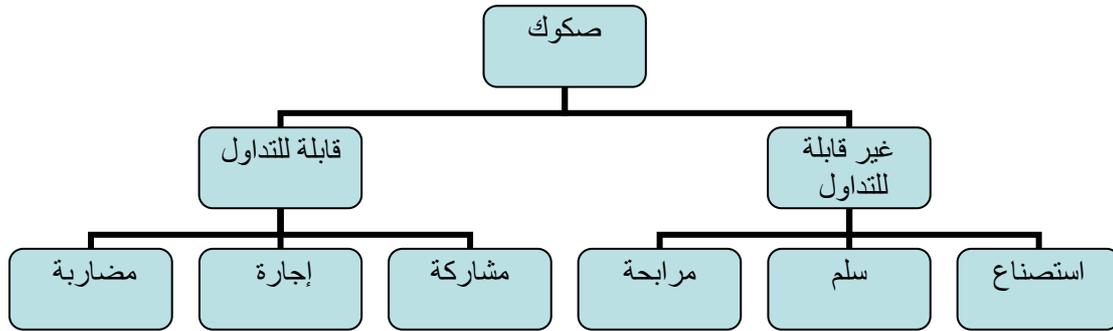
- 1- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصصه الاكتتاب ، وتصبح العين بعد ذلك مملوكة لحملة الصكوك .
 - ب- صكوك ملكية المنافع : وهي على قسمين
 - صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة ، يصدرها مالك عين مؤجرة بغرض إجازة منافعها وتستوفى أجرتها من الاكتتاب ، ومنفعتها مملوكة لحملة الصكوك .
 - صكوك ملكية الأعيان الموصوفة في الذمة ، تصدر بغرض إجازة أعيان موصوفة بالذمة وتستوفى الأجرة من الاكتتاب ، وتصبح العين الموصوفة ، مملوكة لحملة الصكوك .
- 2 - صكوك المشاركة : تصدر لإنشاء مشروع أو تطويره ، ويصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك ، في حدود حصصهم ، وتدار على أساس :
 - المشاركة : تعين احد الشركاء أو غيرهم لإدارتها .
 - المضاربة تعين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها .
 - الوكالة بالاستثمار تعين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها .
- 3- صكوك المضاربة : وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس المضاربة ، يعين مضارب من الشركاء لإدارتها⁽¹⁾ .

ثانيا : صكوك غير قابلة للتداول وتقسم إلى ثلاث أنواع وهي :

- 1- صكوك السلم : تصدر لتحصيل رأس مال السلم ، وتصبح سلعة السلم مملوكة لأصحاب الصكوك .
- 2- صكوك الاستصناع : تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك .
- 3- صكوك المرابحة : تصدر لتمويل شراء سلع المرابحة وتصبح السلع مملوكة لحملة الصكوك

(1) فتح عبد الرحمن صالح ، مصدر سابق ، ص16

شكل (1) أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: سامر مظهر قنطجى ، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، (سورية شعاع للنشر والعلوم ، 2010) ، ص359.

1-4- مزايا الصكوك الإسلامية

- 1- تساهم في المؤاممة بين مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها .
- 2- يساعد في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية
- 3- تعتبر وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف
- 4- يتيح فرص كبيرة لسداد العجز في الموازنة كما يمكن للبلد أن ينفذ مشاريع تنموية كبيرة من خلالها .
- 5- تساعد على نمو الناتج المحلي الاجمالي .

1-7 - مجالات استخدام الصكوك الإسلامية

يمكن استخدام الصكوك في مجالات متعددة ومتنوعة ، حسب نوع الصك فيمكن الاستفادة من صكوك الإجارة بكافة أنواعها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة ، فمن الممكن أن تستخدمها الحكومة كبديل اسلامى عن سندات الدين العام ، وذلك لتمويل مشاريع حكومية مختلفة ، ولأجل متنوعة ، أما صكوك الاستصناع فيمكن استخدامها في تمويل صناعات مهمة وكبيرة مثل استصناع أسطول السفن والطائرات والمصانع وغيرها ، وكذلك صكوك المشاركة والتي تعد الأسلوب الأمثل

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

للاستثمار والأنشطة الاقتصادية الحيوية والمهمة ، مثال ذلك قامت بعض المصارف الإسلامية بتمويل مشاريع تنموية مهمة من خلال الصكوك ومنها (1) :

1- اصدر مصرف دبي الاسلامى صكوكا إسلامية بقيمة 2.8 مليار دولار لتمويل مشاريع مؤسسة المواني والجمارك والمنطقة الحرة .

2- 6 مصارف إسلامية بقيادة مصرف دبي الاسلامى أصدرت صكوك إجارة بقيمة مليار دولار وذلك لتطوير مطار دبي .

3- مؤسسة النقد البحريني إصدار صكوك بقيمة 1.3 دولار تم طرحها في سوق البحرين للأوراق المالية .

4- تقوم مؤسسة النقد البحريني بإصدار شهري بقيمة 25 مليون دولار (سلم) لامتصاص السيولة الزائدة .

5- اصدر قطر الاسلامى صكوك بقيمة 700 مليون دولار وذلك لتطوير مدينة حمد الطبية

6 - البنك السوداني المركزي قام بإصدار شهادات مشاركة لتمويل العجز في الموازنة

ولم يقتصر إصدار الصكوك الإسلامية على الدول الإسلامية فقط ، فقد قامت ولاية سكسوني في ألمانيا بإصدار صكوك إسلامية بقيمة 100 مليون يورو

كما قامت إحدى شركات الغاز الأمريكية بإصدار صكوك إسلامية بقيمة 166 مليون دولار وذلك لتطوير مكامن نفطية في لويزيانا الأمريكية .

من خلال ما سبق يتضح لنا الدور الكبير الذي تؤديه المصارف الإسلامية من خلال إصدارها للصكوك المتنوعة والتي لها القدرة الكبيرة على تمويل المشاريع التنموية الرائدة ذات الصيت العالمي الواسع والتي تعد واحدة من أهم روافد اقتصاد البلدان التي صدرت بها مثل مساهمة المصارف الإسلامية في تطوير مطار دبي أو المساهمة في مشاريع مؤسسة مواني دبي والتي تدير مشاريع ومواني عالمية وفي بلدان متعددة ، وحتى مساهمتها في سد العجز في ميزانية أدوله مثل صكوك شهاب السودانية وغيرها الكثير ، فالباحث اخذ عينة بسيطة جدا ومتنوعة ليبين استخداماتها وأثرها التنموي .

(1) فتح عبد الرحمن صالح ، مصدر سابق .

2- مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعد تجربة صندوق الحج الماليزي اللبنة الأولى في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، إذ تأسست هذه الشركة سنة (1963) ، وفي أول سنة استطاعت هذه الشركة إن تجمع مدخرات تعادل (49600) ألف دولار أمريكي من (1281) مودعاً⁽¹⁾ ، وكانت الودائع تنمو بشكل سريع جدا ، وذلك للإقبال الكبير من قبل المسلمين (الملايو) * على هذه الشركة ، فقد وصلت ودائع هذه الفتة سنة (1999) إلى (2.2) مليار دولار امريكي بعد أن وصل عدد المودعين إلى (3.5) ملايين مودع

ووصل عدد الشركات التابعة لصندوق الحج إلى عشر شركات كبرى وفي جميع المجالات وهي:⁽²⁾

- 1- مزارع صندوق الحج المحدودة.
- 2- صناعة السكر لصندوق الحج المحدودة .
- 3- شركة الخدمات العالمية لصندوق الحج المحدودة.
- 4- الشركة السياحية لصندوق الحج المحدودة .
- 5- شركة صيانة الكمبيوتر لصندوق الحج المحدودة.
- 6- شركة البناء والمقاولات الدولية لصندوق الحج المحدودة .
- 7- شركة التكنولوجيا لصندوق الحج الماليزي .
- 8- مزارع بونغايا المحدودة .
- 9 - مزارع صندوق الحج لولايتي صباح وساواك المحدودة .
- 10- شركة (IMIM)المحدودة .

هذا ويملك الصندوق أسطول نقل بحرياً خاصاً لخدمة منتجاته من زيت النخيل . ولقد كان لهذا النجاح الأثر الكبير في إرساء نظام مصرفي اسلامي خصوصاً بعد أن وضعت الحكومة رؤيتها

1) Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak, Tabung Haji as an Islamic Financial Institution for Sustainable Economic Development , (International Conference on Humanities, Historical and Social Sciences 2011) -p236-

* يطلق اسم ملايو على سكان ماليزيا الاصليين وهم من المسلمين
(2) عبد الحميد عثمان ، نماذج ناجحة لمشاريع تنموية إسلامية في ماليزيا ، (بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني عشر : الإسلام ومتغيرات العصر) متاح على http://elazhar.com/conf_au/12/11.asp

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

المستقبلية والتي تضمنتها في الخطة التنموية الثانية (1980-2020) والتي تسعى من خلالها الحكومة في جعل ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل سنة 2020، ولاشك أن هذا الهدف التنموي يحتاج إلى مشاركة واسعة من الشعب الماليزي الذي أغلبة من المسلمين (الملايو) إذ يشكلون (54 %) من سكان ماليزيا واغلبهم من الفقراء الذين يعتاشون على الزراعة، على العكس من الماليزيين من أصل صيني الذين يشكلون (35 %) إلا أنهم يسيطرون على الجزء الأكبر من الاقتصاد الماليزي خصوصاً ملكية الشركات والثروة ، فلقد كان ازدهار الاستثمارات في ماليزيا ولمدة طويلة لصالحهم ، وعلى حساب سكان البلد الأصليين الملايو مما نتج عنه مشكلة عدم (التوازن العرقي) ، التي تسببت بأحداث دامية كبيرة سنة 1969 كادت أن تدمر البلد ، ولقد عد مهاتير محمد المشكلة

العرقية مشكلة ماليزيا الأولى ولقد ضمن رؤيته هذه في كتاب (المعضلة الماليزية)⁽¹⁾ ، و كان يرى أن نجاح ماليزيا مرتبط بمدى نجاح الحكومة في حل هذه المشكلة ، و يرى الباحث أن حكومة مهاتير محمد قد نجحت إلى حد كبير في التعامل مع هذه المشكلة من خلال استغلالها لعملية الخصخصة التي تمت سنة 1985 استغلالاً جيداً فهي أعطت فرصة أكبر للملايو في إعادة تملك المنشآت التي تمت خصصتها وهي بذلك استطاعت أن تصحح بعض ما أفسده الاستعمار قبل 1960 من عبثه بالتوازن العرقي من دون أن تلحق الضرر بالمكونات العرقية الأخرى ، ففي عام (1970) كانت لا تزيد ملكية المسلمين للشركات عن (2.4 %) وقد كان لهذا الوضع غير العادل آثار سلبية كبيرة في السلم الاجتماعي الماليزي، فلقد سبب احتقناً عرقياً بين السكان الأصليين (الملايو) الذين يعانون الفقر و الجهل والمرض، والوافدين الصينيين، ولذا فإن الحكومة الماليزية رأت أن الخطوة الأولى لخلق التنمية هو تحقيق العدالة والسلم الأهلي، فوضعت خطة لرفع حصة الملايو من ملكية الشركات والثروة إلى (30 %) وذلك سنة(1990)⁽²⁾. وعندما وصل الدكتور مهاتير محمد إلى رئاسة الوزراء ، طلب من جميع الماليزيين المشاركة في عملية التنمية ، مع وضع جميع الآليات التي تشجع الشعب للمشاركة ورفع العوائق التي تمنع مشاركته ، التي من أهمها النظام المصرفي الربوي، لأنه غير قادر على التعامل مع أغلبية الشعب وذلك لسببين، السبب الاول إن اغلب الشعب الماليزي من الفقراء ، والثاني أنهم مسلمون، وفي كلا الحالتين نظام سعر

(1) نبيه فرح أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي 2009) ص 52 .

(2) (-p1133 Ibd, - Khiyar abdall)

الفائدة يعجز عن التعامل مع هكذا شرائح ، فكان لابد من إنشاء نظام مصرفي اسلامي يكون موازياً للنظام التقليدي ، أضف إلى ذلك النجاحات التي حققها صندوق الحج الماليزي الذي استطاع أن يعمل في بيئة فقيرة وينمو بشكل سريع ، كما نشر ثقافة الادخار بين أوساط المسلمين الفقراء ورفع من مستوى الكثير منهم ، كما كان للاكاديميين وأساتذة الاقتصاد دور بارز من خلال المؤتمرات والندوات التي أقيمت برعاية جامعة ماليزيا ، والتي خلصت إلى ضرورة إقامة مصرف اسلامي ، وقد استجابت الحكومة الماليزية لهذه الطلبات وبدأت الخطوات العملية لتأسيس أول مصرف اسلامي⁽¹⁾. ويمكن أن نقسم مراحل تجربة النظام المصرفي في ماليزيا إلى ثلاث مراحل:

أ - المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس

بعد موافقتها على تأسيس نظام مصرفي إسلامي قامت الحكومة الماليزية بوضع التدابير والسياسات اللازمة للتنفيذ ، إذ قامت بتشكيل لجنة مكونه من (20) خبيراً مصرفياً لإعداد الدراسات اللازمة واقتراح القوانين ، قدمت اللجنة تقريرها إلى رئيس الوزراء آنذاك سنة 1982 مؤكدة إن إقامة نظام مصرفي إسلامي في ماليزيا هو أمر مهم وحيوي للاقتصاد الماليزي ، كما تضمنت تقريرها مجموعة من التوصيات نذكر منها (2) :-

- يجب على الحكومة إنشاء نظام مصرفي يعمل على وفق مبادئ الشريعة الاسلامية .
- يدرج المصرف المقترح تحت قانون رعاية الشركات لعام 1965.
- سن تشريع قانون جديد يلئم أسلوب عمل النظام المصرفي الاسلامي وذلك لأن قانون المصارف 1973 لا ينطبق على عمليات المصرف الاسلامي .
- تأسيس مجلس الرقابة الشرعية ، مهمته التأكد من أن عمليات المصرف لا تتعارض مع قواعد الشريعة الاسلامية .

وعلى ضوء هذا التقرير أعدت الحكومة الماليزية مشروع قانون النظام المصرفي الاسلامي وقدمته للبرلمان في السنة نفسها، والذي صادق عليه ، مؤذناً بذلك بتأسيس أول مصرف اسلامي في ماليزيا وهو المصرف الاسلامي الماليزي ، برأس مال قدره (80) مليون ريغنت .

¹)Kualalampur business An Overview Of Islamic Banking Sestem In Malaysia,- p4- (klbs.com).

(2)المصدر نفسه ص10

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

كما قامت الحكومة الماليزية في السنة نفسها بتأسيس مؤسستين⁽²⁾ كان لهما دور في تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا وهما (الجامعة الإسلامية العالمية) التي وفرت فيما بعد الكوادر اللازمة للصيرفة الإسلامية ليس في ماليزيا فحسب بل في عموم العالم ولقد كان لهذه الجامعة الدور الكبير في تطور النظام المالي الإسلامي في عموم العالم ، فلقد بلغت نسبة الرسائل والاطاريح والدراسات المكتوبة باللغة الانكليزية 69% من مجموع ماكتب وبحث في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ، كانت حصة ماليزيا منها 12%⁽³⁾.

والمؤسسة الثانية هي شركة التكافل الوطنية الماليزية (شركة التأمين الإسلامية) . و لا شك أن لهذه المؤسسة دوراً كبيراً في تدعيم النظام المصرفي الإسلامي والمالي بشكل عام ، فمن الممكن أن تدخل هذه المؤسسات كضامن لرأس المال وفي ذلك دعم كبير لصيغ التمويل الإسلامية في عقد المضاربة مثلا ، وذلك لأن الشرع يسمح بالضمان إذا كان من طرف ثالث وهذا ما أكده السيد محمد باقر الصدر في كتابه البنك اللاروي⁽⁴⁾. كما يمكن لهذه المؤسسة أن تسهل العمل في عقد السلم وتضمن ما يجب تسليمه آجلا .

ب- المرحلة الثانية : مرحلة التوسع

اعتمدت الحكومة الماليزية إستراتيجية النظام المالي المزيج (إسلامي + تقليدي) ، فهي لا تسعى لأسلمة النظام المصرفي ، مثلما تم في إيران والسودان لاحقا ، بل تسعى لخلق نظام مالي إسلامي موازياً للنظام المالي التقليدي ومكملا له ، إذ يسير النظامان باتجاه خلق نظام مالي ماليزي كفوء يتنافس مع باقي أسواق المال الآسيوية مثل سنغافورة، وفي الوقت نفسه تصبح ماليزيا مركز التمويل الإسلامي في العالم ، وحتى يتم ذلك وضع البنك المركزي الماليزي (Negara) إستراتيجية من خلال تحقيق ثلاثة محاور وهي⁽¹⁾:

- عدد كبير من اللاعبين

⁽²⁾ عبد الحميد عثمان ، مصدر سابق

⁽³⁾ عبد الرزاق بلعباس ، احمد بلوفاي ، برامج التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي الواقع والأفاق متاح على www.iefpedia.com

⁽⁴⁾ محمد باقر الصدر ، البنك اللاروي في الإسلام، الطبعة الثانية (مركز الأبحاث والدراسات التخصصية

للشهاد الصدر قدس قم المقدسة) ، ص 42

⁽¹⁾ - Kuala Lumpur Business school , ibd , - p 5

- مجموعة واسعة من الأدوات المالية الإسلامية من خلال الابتكار والتطوير مثل (صكوك ، وأسهم وسندات لا ربوية)

- زيادة وتسهيل التعامل في سوق مابين المصارف

وتحقيقا لما سبق وضع البنك المركزي الماليزي بعض الإجراءات والخطط ومنها:

- وضع البنك المركزي سنة 1989 مخططاً باسم نظام المصرفية الإسلامية (IBS)

(Islamic Banking System) وهو البرنامج الذي أصبح يعرف فيما بعد (بنوافذ المصرفية الإسلامية). إذ يسمح هذا المخطط للمصارف التقليدية بفتح نوافذ تعمل على وفق المبادئ والصيغ الإسلامية ، وفيه مجموعة من الإرشادات والتعليمات والشروط اللازمة لذلك، دخل هذا المخطط حيز التنفيذ سنة 1993 ، تقدم 21 مصرفاً تقليدياً للعمل ضمن هذا المخطط ، بعد أن استوفت شروط (IBS) ومن أهمها تعيين مستشار شرعي وذلك لضمان عدم تجاوز الحدود الشرعية في المعاملات المصرفية⁽¹⁾ .

- في عام 1993 طرحت الحكومة الماليزية نظاماً باسم النظام المصرفي معدوم الفائدة (SPTF) (Skim Perbankan Tanpa Faedah) ، يهدف هذا النظام الربط بين المؤسسات المصرفية،

والتعامل في الإيداع بين المصارف الإسلامية من ناحية ، والبنك المركزي من ناحية أخرى⁽²⁾ .

- في عام 1994 تم إنشاء سوق نقدي إسلامي في الجهاز المصرفي والمالي الماليزي ويغطي هذا السوق مايلي:

1- التداول فيما بين المصارف الإسلامية في الأدوات المالية الإسلامية .

2- الاستثمارات الإسلامية فيما بين المصارف .

3- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين المصارف .

كما استحدث البنك المركزي الماليزي مجموعة من أدوات التمويل ، وسمح لمصرف ماليزيا الإسلامي وبعض المؤسسات المشتركة في (IBS) و (SPTF) التعامل في الأدوات الآتية:

- الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارفMudarabah interbank investment

(1) الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية (موضوع بعنوان ، كوالالمبور اتخذت 3 إجراءات لتكون مركزا لسوق المال الإسلامية 2013) متاح على www.aleqt.com/2006/02/03/article_25366.htm

(2) زياد الدماغ، مصدر سابق ص248

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

- قبول الودائع بين المصارف Wadiah Acceptance
 - الإصدارات الاستثمارية الحكومية . (GLL) Government investment issue
 - صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول (BNNN) Bank Negara anegotibie Notes
 - اتفاقية البيع وإعادة الشراء (SBBA) Sell and Buy Back Agreement
 - سندات كاجاماس للمضاربة . (SMC) Caagamas Mudarabah Bonds
 - حين الإصدار (WI) When Issue
 - الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB) Islamic Accepted Bills
 - السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول (INI) Islamic Negotiable Instruments
 - سندات المديونية الخاصة الإسلامية Islamic Private Debt Securities
 - اتفاقية الرهن الأولى (RA-I) AL Rahn Agreement – I
- في سنة 1999 منحت الحكومة ترخيصاً ثانياً لإنشاء مصرف ماليزي ، الذي حمل اسم مصرف معاملات ماليزيا الاسلامي⁽²⁾ (BMMB) Muamalat Malaysia Berhad (Bank) وذلك بعد نجاح تجربة مصرف ماليزيا الاسلامي ، ولقد كان لهذه الإجراءات والإصدارات والابتكارات المالية الأثر الكبير في تطور أعمال المصرفية الإسلامية في ماليزيا ونموها بشكل سريع فلقد حققت معدل نمو (15 %) .

ج- المرحلة الثالثة : اكمال النظام المالي المزوج

في عام 2001 قامت الحكومة الماليزية بوضع خطة جديدة تهدف إلى زيادة مرونة نظامها المصرفي وتنافسيته وإعطائه حيوية أكبر، وذلك لتعزز مكانتها في السوق العالمي للمال الاسلامي ، تهدف الخطة إلى استقطاب المؤسسات المالية الإسلامية ضمن (Financial Sector master plan) ، وتحقيقا لهذا الهدف قام البنك المركزي الماليزي بإنشاء حزمة من المؤسسات مثل⁽³⁾:

- وحدة السوق المالية الإسلامية (ICMU)
- وحدة الدراسات والابتكار للمنتجات الإسلامية (IISG)

(-Aik nai chiek, Bankers journal Malaysia, 2011, p12, (www.ibbm.org.m(2)
-Kualalampur Busines school , ibd , p20 (3)

- إنشاء هيئة رقابية عليا ترجع إليها الهيآت الرقابية في المصارف الإسلامية Shariah Advisory council (SAC)

وتعمل هذه المؤسسات بالعمل جنباً إلى جنب وبتنسيق تام إذ تقوم (ICMU) بطلب من (IISG) لتطوير منتج ترى أن له حاجة في السوق ، وبعد أن يتم اقتراح منتج يتم عرضه على (SAC) لتتأكد من عدم تعارضه مع الشريعة الإسلامية .

كما وضع البنك المركزي الماليزي مجموعة من المعايير التي يجب تحقيقها وهي⁽¹⁾ :

1- يجب أن يصل حجم التمويل الإسلامي إلى 20% من اجمالي التمويل وذلك في سنة 2010.
2- ينبغي على المؤسسات المصرفية الإسلامية وشركات التكافل أن تقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات و المنتجات الإسلامية .

3- يجب أن يكون هناك عدد كاف من الكوادر البشرية المدربة تدريباً جيداً على أعلى مستوى.

4- إنشاء مؤسسة مختصة في النظام القضائي الماليزي وذلك لحل القضايا ذات العلاقة في النظام المصرفي والمالي الإسلامي.

5 - تحرير الصناعة المصرفية الإسلامية وذلك في سنة 2004.

في عام 2001 أعلنت ماليزيا تأسيس سوق رأس المال الإسلامي إذ يمكن إصدار العديد من أوراق المال الإسلامية وتداولها في السوق الثانوية⁽²⁾.

وفي عام 2005 أطلقت شركة داو جونز ، مؤشر ماليزيا الإسلامي الذي يقيس أداء 45 من الشركات التي تعمل على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، كما وافق البرلمان على إنشاء إدارة تأمين الودائع في البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء⁽³⁾ (PIDM) .

وعلى ضوء هذه القرارات قامت مجموعة من المصارف الإسلامية العالمية بطلب تراخيص للعمل في ماليزيا إلا أن البنك المركزي الماليزي فضل التحرير التدريجي ، فلقد اختار من بين هذه الطلبات ثلاثة مصارف فقط، وهي من أكبر المصارف الإسلامية في العالم وأكثرها تطوراً وهي (بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي السعودي ، ومجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية يمثلها مصرف

1) - Kuala Lumpur business An Overview Of Islamic Banking Sestem In Malaysia,- p4- (klbs.com)2007.

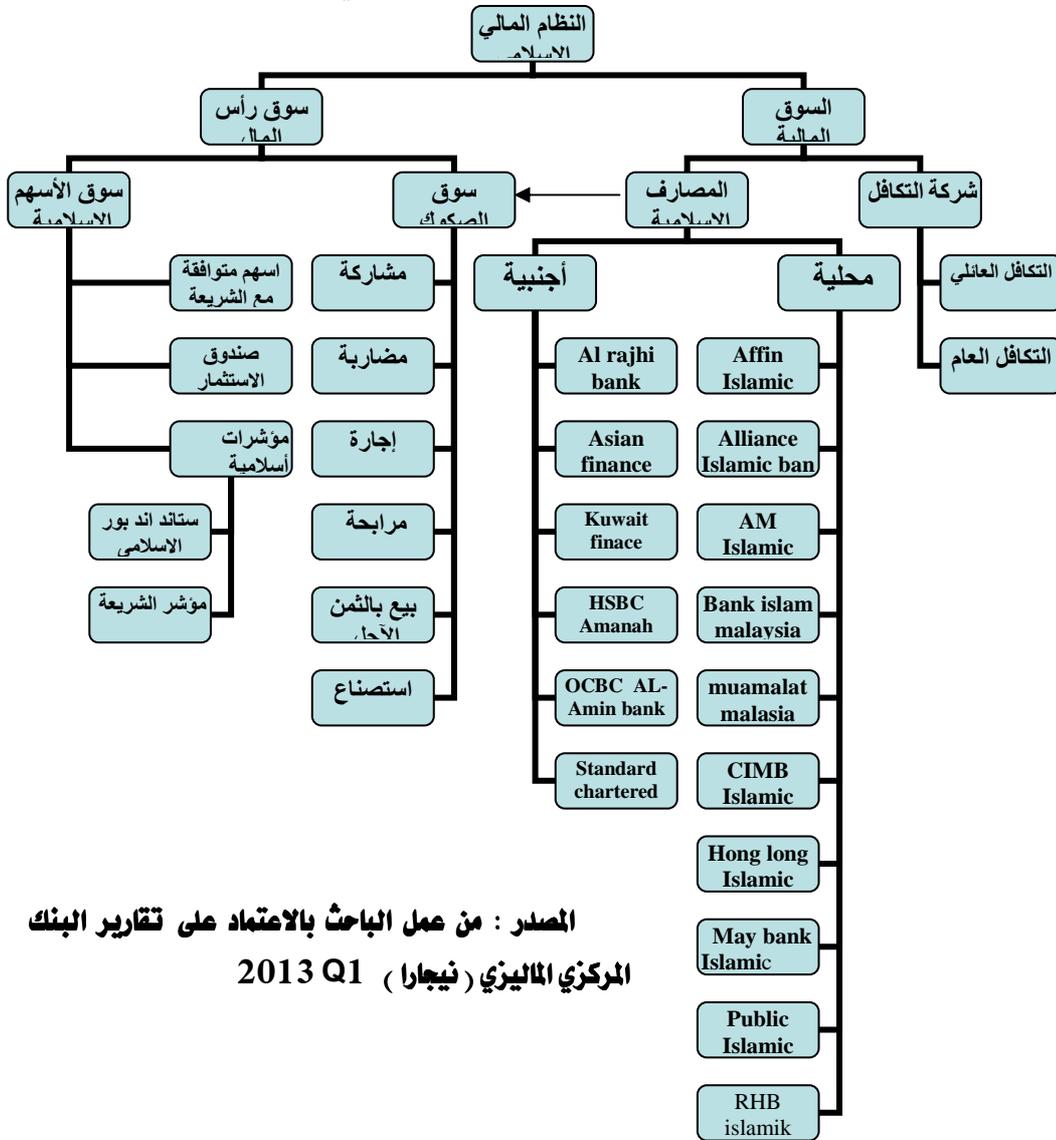
2)(Juan Sole, Introducing Islamic banks into conventional bankis -p22- (www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07175.pdf)

3)- Juan sole, Ibid,- p23-

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

قطر الاسلامي)، باشر بيت التمويل عمله سنة 2005 ثم تبعه الراجحي والقطري سنة 2007 ، ولاحقا قام بإعطاء ثلاث رخص أخرى لمصارف أجنبية من بينها (HSBC)، كما تحولت مجموعة من المصارف التقليدية الماليزية للعمل على وفق مبادئ الشريعة الاسلامية وبذلك يكون هيكل المصارف الاسلامية مكون من 16 مصرفاً 10 منها محلية والباقي أجنبية، وكما موضحة بالمخطط (9):

مخطط (9) لنظام المالي الاسلامي (الموازي) في ماليزيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير البنك

المركزي الماليزي (نيجارا) 2013 Q1

وبذلك تكون ماليزيا قد أكملت النظام المالي الاسلامي (الموازي) مما أهلها لاحقا بان تكون رائدة المصرفية الاسلامية في العالم، كما مكنت هذه الإجراءات المصارف الإسلامية من تؤدي دوراً فعالاً في النظام الاقتصادي الماليزي وتعزز عملية التنمية وتسريعها ، من خلال تجميعها للمدخرات وتحويلها إلى استثمارات مهمة ، ومن خلال إصدارها للصكوك المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، الذي مكن المصارف الاسلامية من أن تتجاوز الهدف الذي وضعت له الحكومة الماليزية وهو أن تصل إلى نسبة 20 % من اجمالي التمويل في ماليزيا ، فقد وصلت هذه النسبة سنة 2011 إلى 24% . وبعد إرساء هذا الهيكل المالي الجديد مع المؤسسات الساندة له مثل مراكز البحث والتطوير التابعة للبنك المركزي والجامعة الاسلامية العالمية ، فقد حققت المصارف الإسلامية تطوراً ملحوظاً في مؤشراتها الرئيسية :

ثانياً: مؤشرات أداء المصارف الاسلامية الماليزية

أ: معدلات نمو المدخرات والطلب والاستثمار

يلاحظ من الجدول (12) ارتفاع مدخرات المصارف الإسلامية في ماليزيا من 3326.4 عام 2000 إلى 11096 في عام 2006، وبمعدل نمو بلغ (22.2%) خلال المدة (2006-2000) أما الطلب فقد ارتفع من 6561 في عام 2000 إلى 20431 في العام 2006 وبمعدل نمو (20.8%)، في حين ارتفع الاستثمار من 22219.8 إلى 50509 وبمعدل نمو (14.6%) خلال المدة نفسها .

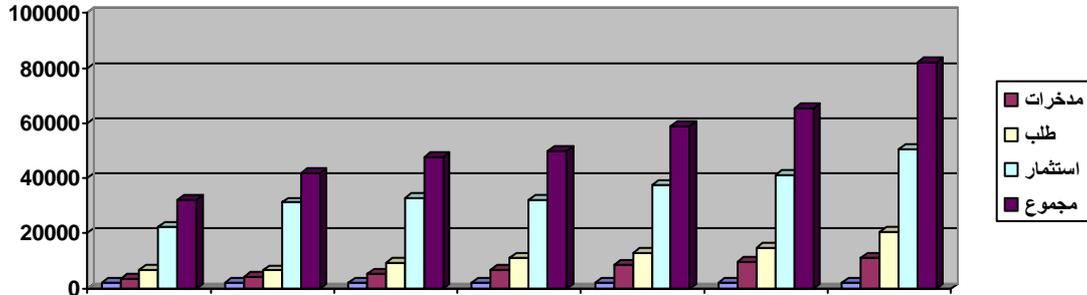
جدول (12) معدلات نمو المدخرات والطلب والاستثمار

معدل النمو	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	(مليون ريفنت)
22.2%	11096	9504.5	8432.1	6865.7	5425	4149.5	3326.4	مدخرات
20.8%	20431	14763.2	12887	10973.3	9184.6	6541	6561	طلب
14.6%	50509	41105.1	37475.2	32024.4	32884	31169.6	22219.8	استثمار
16.7%	82036	65372.8	58794.2	49863.3	47493.6	41770	32107.1	مجموع

sours:Kualalampur business An Overview Of Islamic Banking Sestem In Malaysia,- p14- (klbs.com)2007.

مخطط (10) معدلات نمو المدخرات والطلب والاستثمار

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول(12)

ب: معدلات نمو الموجودات والودائع والتمويل

يلاحظ من الجدول (13) : أن معدلات النمو في المصارف الإسلامية ضعف معدلات النمو في المصارف التقليدية وهما يعملان في البيئة نفسها ومن الملاحظ أيضا التغير الكبير في أرقام المصارف الإسلامية وبشكل ايجابي وفي المؤشرات الثلاثة (الموجودات والودائع والتمويل) إذ حققت المصارف الإسلامية معدلات نمو (19.5%) ، (20.2%) ، (21.4%) على الترتيب مقارنة بالمصارف التقليدية إذ بلغت معدلات النمو فيها (9.3%)، (10.10%)، (11.5%) على الترتيب .

جدول (13) معدلات نمو عمليات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

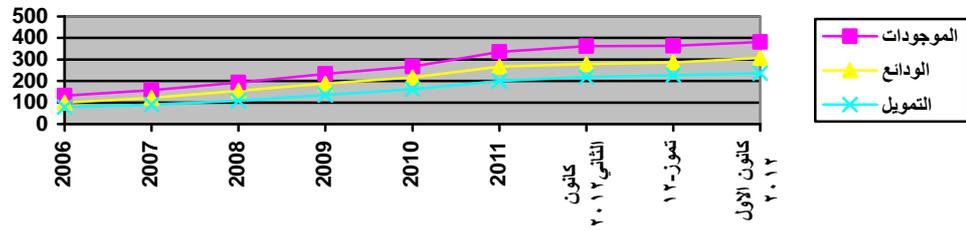
(مليار ريغنت، %)

معدل النمو	كانون الاول 2012	تموز 2012	كانون الثاني 2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
										المصارف الاسلامية
19.50%	381.5	364.2	362.7	335	267.6	233.6	192.7	156.81	131.9	الموجودات
20.20%	306.5	286.4	278.8	266.4	217	188.8	154.7	122	99.2	الودائع
21.4%	236.	227.1	218.7	200.	162.	135	107.	90	78.2	التمويل

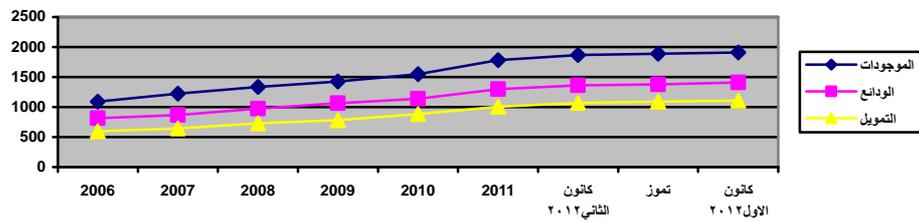
المصارف التقليدية										
6				3	2		7			
1092	1221	1333	1426	1549	1781	1867.	1887.	1909	9.30%	الموجودات
812.	868.	972.	1062	1137	1298	1359.	1378.	1408	10.10%	الودائع
593.	644.	726.	783.	883.	1003	1067.	1088.	1108	11.5%	التمويل

Sours: Sri Zukri Samatbank, Islamic banking in Malaysia: Current Trend and wayForward (Bank Islam) p24- 25-26 (islam.com.may.en)

مخطط (1.11) معدلات نمو عمليات المصارف الإسلامية



شكل (2.11) معدلات نمو عمليات المصارف التقليدية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول 13

ج: معدل نمو حجم التمويل

من الجدول (14): نلاحظ نمو موجودات المصارف الإسلامية في العالم وفي ماليزيا وزيادة حجم التمويل الاسلامي بحيث وصل مجموع ما تم تمويله من قبل المصارف الإسلامية والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية في ماليزيا من (2006-2012) إلى (1169) مليار دولار ولاشك أن هذا النمو السريع يؤثر في مدى الإقبال الكبير على الصناعة المصرفية الإسلامية خصوصا إذا ما علمنا أن حجم هذا التمويل يتركز في ثلاث مناطق وهي إيران الدولة الأولى من حيث حجم التمويل الاسلامي ودول الخليج العربي ثانيا وثالثا ماليزيا وتستحوذ هذه المناطق الثلاث على 90% من حجم التمويل الاسلامي العالمي البالغ (5742) مليار دولار مما يكون له تأثير ايجابي كبير على اقتصادات هذه الدول وكانت حصة ماليزيا (1169) مليار دولار إي ما يعادل (20.3%) من إجمالي حجم التمويل العالمي. لذلك تفوقت ماليزيا على كثير من دول العالم في هذا المجال وخصوصا الدول الخليجية النفطية فالصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تفوقت على نظيراتها في السعودية والإمارات العربية حتى مع وصول أسعار النفط إلى أسعار قياسية غير مسبوقة ، فماليزيا تفوقت على الإمارات العربية في إصدار الصكوك الإسلامية التي كانت تنصدرها الإمارات والتي استحوذت على نسبة 36.72 وذلك في سنة 2008¹.

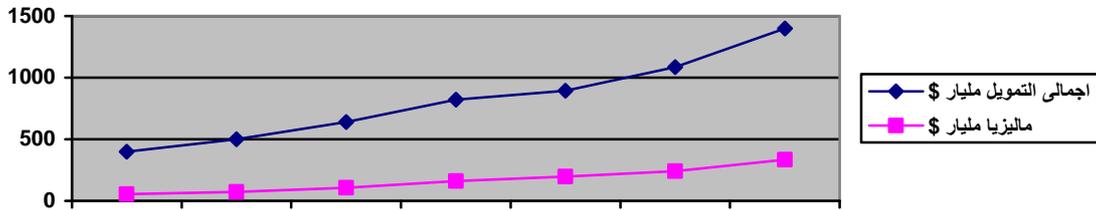
أما بالنسبة لصيغ التمويل التي تستخدمها المصارف الماليزية الإسلامية فهي تتبع لنصائح يقدمها البنك المركزي دائما للمصارف السلامية والتي هي نتاج مركز الدراسات والأبحاث التابعة للبنك المركزي الماليزي وتتضمن الإرشادات طرائق استخدام تلك الصيغ ، وفي ماليزيا تستخدم صيغ مثل البيع بالثمن الآجل والتي تسمى (BBA) بشكل كبير خصوصا للتمويل العقاري (المنازل، والمجمعات التجارية ، المستشفيات ، الفنادق .. الخ) ، وتأتي بعدها صيغ الإجارة المنتهية بالتملك (انظر الجدول -15)

جدول (14) نسبة التمويل الاسلامي في ماليزيا من اجمالي التمويل الاسلامي العالمي
(مليار دولار)

مجموع	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
5742	1400	1086	895	822	639	500	400	اجمالي التمويل \$ مليار
20.3	24	23	22	19.6	16.8	14.6	13.7	ماليزيا %
1169	335	240	197	161.2	107.4	73	55	ماليزيا \$ مليار

sources : HSBC Amanah , Islamic Finance Industry Growth,2013,p5
(sukukespectrum.com)

مخطط 12. نسبة التمويل الاسلامي في ماليزيا من اجمالي التمويل الاسلامي العالمي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول 14

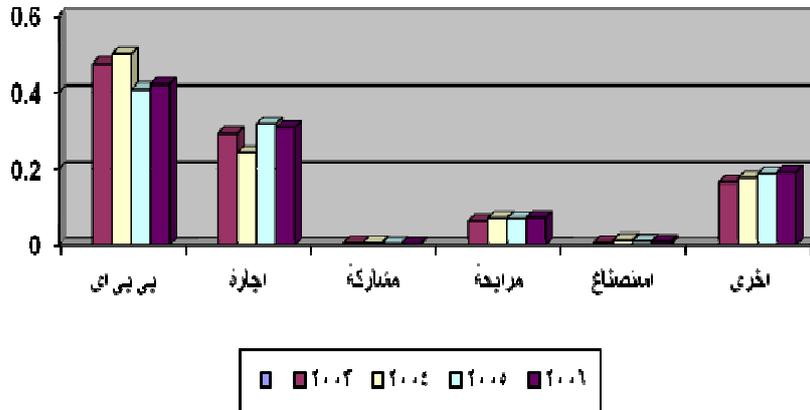
الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

جدول (15): نسب استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية الماليزية (%)

السنة	بي بي اي	إجارة	مشاركة	مرا بحة	استصناع	أخرى
2003	٪47.40	٪29	٪0.50	٪6.20	٪0.60	٪16.3
2004	٪49.9	٪24	٪0.50	٪7	٪1.20	٪17.40
2005	٪40.70	٪31.6	0.30	٪6.90	0.92	٪18.5
2006	٪42	٪30.6	0.20%	٪7.10	0.80	٪19

Sours: Kualalampur Busines school AN Overview Of Islamic Banking Sestem In Malaysia,2008, p22

مخطط 13 - نسب استخدام صيغ التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية الماليزية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد علي بيانات جدول 15.

ثالثا- دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية في ماليزيا (التمويل بالصكوك) :

بالتزامن مع تأسيس أول مصرف إسلامي في ماليزيا (BIMB) تم إدخال عنصر آخر في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وذلك في سنة تأسيس المصرف نفسها سنة 1983 وهي شهادات استثمار معدومة الفائدة تسمى (GIC) اي شهادات استثمار حكومية معدومة الفائدة ، وكان الهدف منها في بداية الأمر ، هو تسهيل عمل المصرف الاسلامي وتمكينه من الإيفاء بمتطلبات السيولة وفي الوقت نفسه هي وسيلة استثمارية مضمونة يمكن للمصرف الاسلامي أن يستثمر فوائضه فيها ، وكانت هذه الشهادات تعتمد على مبدأ القرض الحسن (للحكومة) ، وفي الوقت نفسه كانت عملية إصدار هذه الصكوك هي عملية تجريبية مكملة لتجربة المصرف الاسلامي وللمدة نفسها (1983 -1993)، وبذلك تكون ماليزيا أول بلد في العالم يصدر هذا النوع من السندات (الصكوك) ، ثم اصدر البنك المركزي الماليزي (نيجارا) شهادات استثمار (GLL) وكانت نتيجة إصدار هذه الصكوك زيادة التعامل في سوق مابين البنوك بنسبة 20.8% ووصل حجم التعامل إلى 17 مليار ريغنت⁽¹⁾ ، وفي بداية الألفية الحالية ازداد اهتمام العالم بالصكوك الاسلامية وزاد معدل إصدار هذه الصكوك بشكل كبير ، إذ كانت الصناعة المصرفية الاسلامية في ماليزيا تشكل الرائد والمصدر الأكبر ، والأكثر تنوعا وابتكارا ، وذلك نتيجة لما سبق ذكره من إجراءات وقرارات حكومية ناجعة حولت ماليزيا إلى أكبر سوق مالية إسلامية في العالم والجدول الآتي تبين حجم إصدار الصكوك الاسلامية والدول المصدرة لها وأنواع العملات التي صدرت بها هذه الصكوك .

يوضح الجدول (16) حجم إصدار الصكوك في العالم الذي ينمو بشكل كبير إذ تلاقي الصكوك الاسلامية رواجاً كبيراً في العالم ، إذ ارتفع حجم الإصدار من (1172) مليار دولار عام 2001 إلى (138000) مليار دولار عام 2012 ويمعدل نمو (145%) كمتوسط للمدة (2001-2012) وتعد ماليزيا أكبر مصدر للصكوك في العالم ولسنوات متعددة حيث كانت نسبة الصكوك الماليزية 62% اي ما يعادل (205,509) مليار دولار خلال المدة (2001 - 2012) ، أما بحسب العملة فقد بلغت نسبة الصكوك الماليزية (63%) أي ما يعادل (213.250) مليار دولار . (انظر الجدول (17)

1)-Khiyar abdall ibd 1135.

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

أما الجدول (18) : فإنه يوضح إصدار الصكوك حسب الآجال إذ بلغت حصة ماليزيا 26 % بالنسبة لإصدار الصكوك متوسطة الأجل مقارنة بأمريكا 4% وأوروبا 9% وباقي دول آسيا ، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغت حصتها 43% وفيما يخص إصدار الصكوك طويلة الأجل فإن حصة ماليزيا بلغت 28% مقارنة بأمريكا 15 % ، وأوروبا 21% ، والشرق الأوسط 7% أما باقي دول آسيا فقد بلغت حصتها 29% .

ويتضح من ذلك أن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا في إصدار الصكوك سواء كانت متوسطة الأجل أم طويلة الأجل .

وهناك العديد من المؤسسات المالية التي تتولى عملية إصدار الصكوك ، تأتي المصارف الإسلامية في المرتبة الأولى بالنسبة لإصدار الصكوك متوسطة الأجل ، وبنسبة 56% تليها الحكومة بنسبة 24% ، وإدارة الصناديق بنسبة 17% ثم شركات التأمين والتكافل ، وأخرى بنسبة (2%) (3%) على التوالي. وتحتل المصارف الإسلامية المرتبة الثانية في ما يخص إصدار الصكوك طويلة الأجل إذ بلغت حصتها 29% ممن اجمالى إصدار الصكوك في ماليزيا تليها الحكومة بنسبة 19 % ثم شركات التأمين وأخرى بنسبة (8%) (2%) على التوالي، أما المرتبة الأولى فكانت من حصة إدارة الصناديق بنسبة 45 % (انظر جدول 19) .

ويوضح الجدول (20) استخدام صيغ وأساليب التمويل الإسلامية في إصدار الصكوك ، إذ بلغت نسبة الإجارة 44% ثم صيغ المشاركة بنسبة (16%) تليها المضاربة والوكالة بنسبة (8%) لكل منهما أما صيغ الهجين وسلم فكانت نسبها (5%) (4%) على التوالي ، وأخيرا جاءت صيغ المرابحة والاستصناع (2%) لكل منهما .

ولقد مولت هذه الإصدارات مشاريع تنموية مهمة في ماليزيا من بينها بنى تحتية في مجالات الطاقة والنقل والاستثمار والصناعة والزراعة وكما موضحة في الجدول (22) يتضح من الجدول أن قطاع الاستثمار احتل المرتبة الأولى وبنسبة (33.2%) ثم قطاع النقل والمواصلات وبنسبة (18.2%) وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الكهرباء وبنسبة (16%) أما المرتبة الرابعة فكانت من حصة قطاع الإنشاء والبناء بنسبة (13%) ، أما المرتبة الرابعة فكانت من حصة الصناعة وبنسبة (7.8%) . ويأتي بعدها قطاع الأبنية الحكومية والخدمات وبنسبة (6.6%) ، واحتل قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الزراعة والتعدين المراتب الأخيرة وبنسبة (2.7) (1.7) على التوالي .

يستنتج من ذلك أن التمويل الاسلامى من خلال الصكوك كان كبيرا للبنى التحتية والاستثمار وتجارة الجملة والتجزئة، والمشاريع الزراعية ، فلا شك أن المساهمة في تطوير إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية له دور كبير في تسريع عملية التنمية خصوصا في بلد يسعى أن يكون صناعيا بالكامل سنة 2020 وبذلك فيجب أن ينمو إنتاج الكهرباء مع نمو الصناعات المختلفة ، كما نلاحظ أن حصة النقل والمواصلات كانت كبيرة فلقد وصلت إلى (18.2%) وخصوصا سكك الحديد وهى واحدة من أهم حلقات التنمية فوجود بني تحتية في هذا القطاع يطور الصناعة ويقلل التكاليف على المصانع الحديثة .

يمكن إيجاز دور المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع تنموية مهمة بالآتي :

- مشاريع كهرباء بقيمة 16 مليار دولار ولاشك إن لهذا الأمر أثراً كبيراً على بلوغ ماليزيا هدفها التنموي وهو تحول ماليزيا إلى بلد صناعي بالكامل ، فمشاريع الكهرباء تعد الركيزة الأساسية لقيام مشاريع صناعية ، بأسعار تنافسية وهى تعد من أهم البنى التحتية للصناعة .

- مشاريع لتطوير مشاريع النقل والمواصلات وزيادة رقعتها الجغرافية ، ، وتوسعة وتطوير شبكة سكك الحديد من المناطق الصناعية إلى الموانئ وبالعكس .

- مشروعات حكومية وخدمات بني تحتية بقيمة 6.6 مليارات دولار ولا شك أن تطور أجهزة الحكومة وأبنيتها والخدمات التي تقدمها له أثر كبير في إدارة البلاد بشكل أكثر كفاءة ويسر ، كما تخفف من تعقيدات الروتين مما له الأثر الكبير في جذب الاستثمارات .

- الصناعة كانت حصتها من التمويل الاسلامى في ماليزيا 6.8 مليارات دولار وهذا هو الهدف المباشر لخطة التنمية الماليزية مما يؤثر بشكل ايجابي كبير على الناتج المحلى الماليزي وتنوع هيكل الإنتاج والتصدير .

وبذلك يتضح الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في عملية التنمية الماليزية ، فأولا استطاعت المصارف الإسلامية أن تسهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى المعاشي لأكثر من 54 % من الشعب الماليزي إذ زادت ملكية المسلمين للشركات والثروة إلى أن وصلت 25الى % بعد أن كانت لا تتجاوز 2.2% ، وتحولهم من مجتمع فقير معدم لا يحسن سوى الزراعة البدائية ويعانى من البطالة ، إلى مجتمع متطور يساهم بفاعلية في جميع نواحي الاقتصاد ، خصوصا بعد عمليات الخصخصة التي قامت بها الحكومة في منتصف الثمانينات والتي أتت لمصلحة المسلمين الذين أصبح لهم واقع اقتصادي بسبب البنك الاسلامى الماليزي وصندوق الحج الماليزي ،ومن ثم تطورت مساهمة المصارف الإسلامية خصوصا بعد التطور الكبير والابتكارات في أدوات التمويل الإسلامية ، أصبح للمصارف الإسلامية دور كبير في تمويل

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

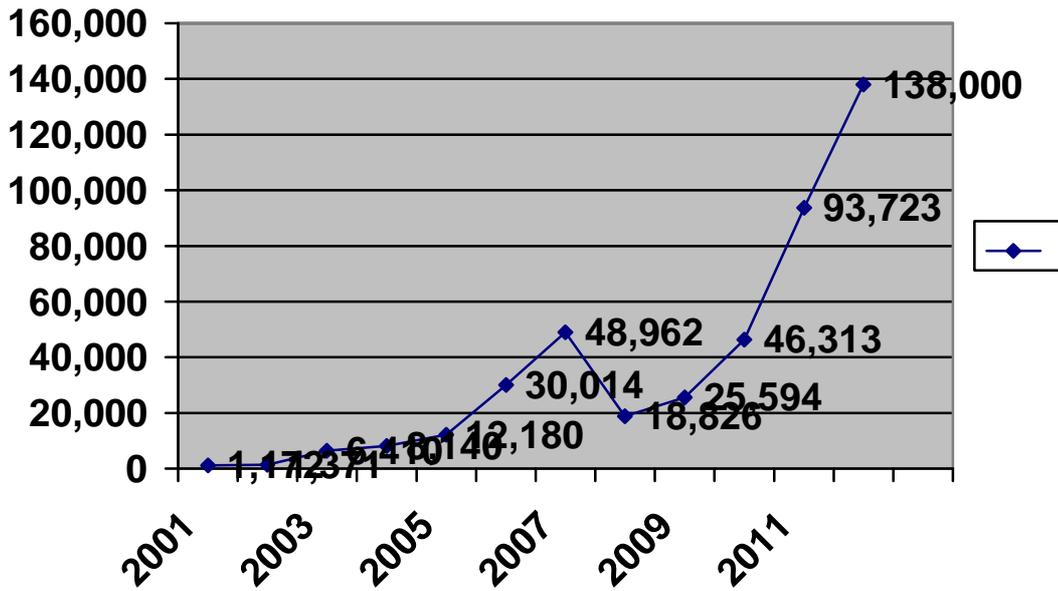
خطة التنمية الماليزية والتي تهدف إلى تحول ماليزيا إلى بلد صناعي سنة 2020 . وهي تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو لمثيلاتها التقليدية .

جدول 16- نمو إصدار الصكوك الإسلامية في العالم (2001-2012) مليار دولار

معدل النمو	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	حجم الإصدار
145 %	138,00	93,72	46,31	25,59	18,82	48,96	30,01	12,18	8,14	6,41	1,37	1,17	
	0	3	3	4	6	2	4	0	0	0	1	2	

Sours: Gerry Steele, Vasileios Pappas :, Islamic financefinance bulletin (Gulf One Lancaster Centre For Economic Research,2013) p6 ,
finattp://www.lums.lancs.ac.uk/file-: HSBC , Islamic Finance Industry Growth (sukuke spectrum.com)

مخطط 14 - نمو إصدار الصكوك الإسلامية في العالم (2001-2012)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد علي جدول (16)

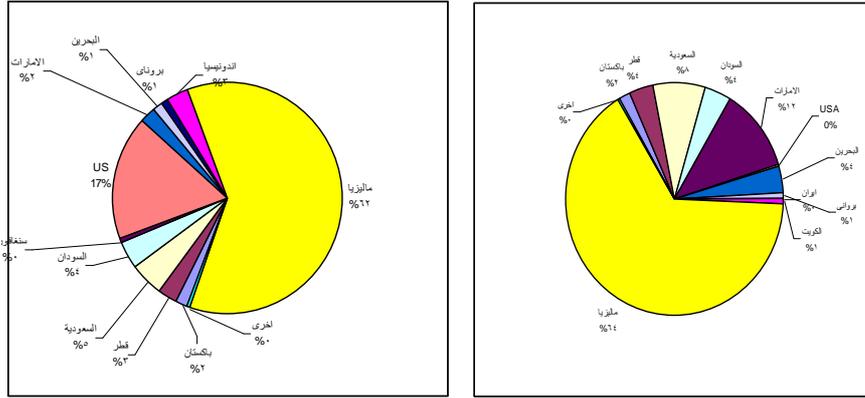
جدول (17) حجم إصدار الصكوك حسب البلدان وحسب العملات للمدة من (2001-2012) (مليار دولار، %)

إصدار الصكوك بحسب العملة			إصدار الصكوك بحسب البلد		
2%	5,781	باكستان	2%	5,181	باكستان
4%	11,783	قطر	3%	9,548	قطر
8%	24,532	السعودية	5%	16,592	السعودية
4%	13,344	السودان	4%	13,214	السودان
12%	37,908	الإمارات	0.02	1,295	سنغافورة
0.20%	767	USA	17%	58,775	US
4%	11,455	البحرين	2%	8,185	الإمارات
1%	2,965	بروناي	1%	4,772	البحرين
0.08	198	ايران	1%	2,965	بروناي
1%	2,355	الكويت	3%	10,298	اندونيسيا
63%	213,250	ماليزيا	62%	205,509	ماليزيا
0.9	1,255	اخرى	0.20%	1,218	اخرى
100%	325,593		100%	337,552	المجموع

Sours : MIFC , sukuk growing relevance in infrastructure development, October 2013 (malaysia mifc.com)

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

مخطط 15 - حجم إصدار الصكوك حسب البلدان وحسب العملات للمدة من (2001-2012)



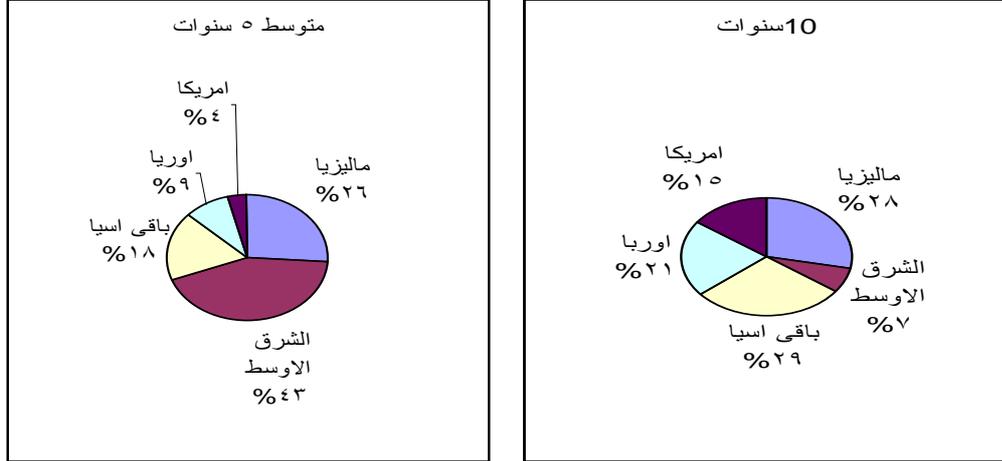
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول 17.

جدول (18) إصدار الصكوك من قبل ماليزيا وبعض الأقاليم بحسب الآجال

المصدر (حسب البلد)	متوسط 5 سنوات	طويل الأجل أكثر من 10 سنوات
ماليزيا	٪26	٪28
الشرق الأوسط	٪43	٪7
باقي آسيا	٪18	٪29
أوروبا	٪9	٪21
أمريكا	٪4	٪15

soures : HSBC , Islamic Finance Industry Growth, 2013, (sukuke spectrum.com)

مخطط 16- إصدار الصكوك من قبل ماليزيا وبعض الأقاليم بحسب الأجل



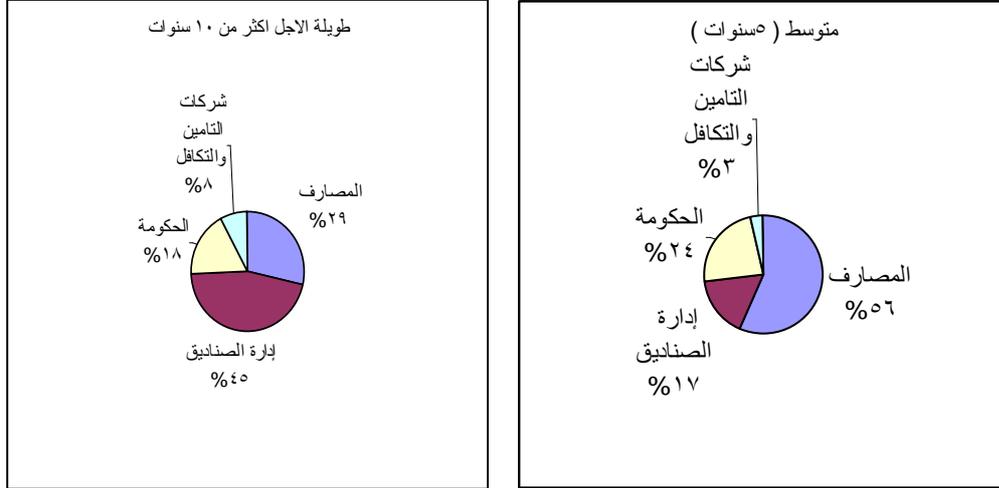
جدول (19) إصدار الصكوك من قبل المؤسسات المالية وبحسب الأجل

الجهة المصدرة	متوسط (5 سنوات)	طويلة الاجل اكثر من 10 سنوات
المصارف	56%	29%
إدارة الصناديق	17%	45%
الحكومة	24%	18%
شركات التأمين والتكافل	3%	8%

Soures:HSBC Amanah, Islamic Finance Indestry Growth, (sukukespectrum.com)

الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

مخطط 17- إصدار الصكوك من قبل المؤسسات المالية وبحسب الأجل



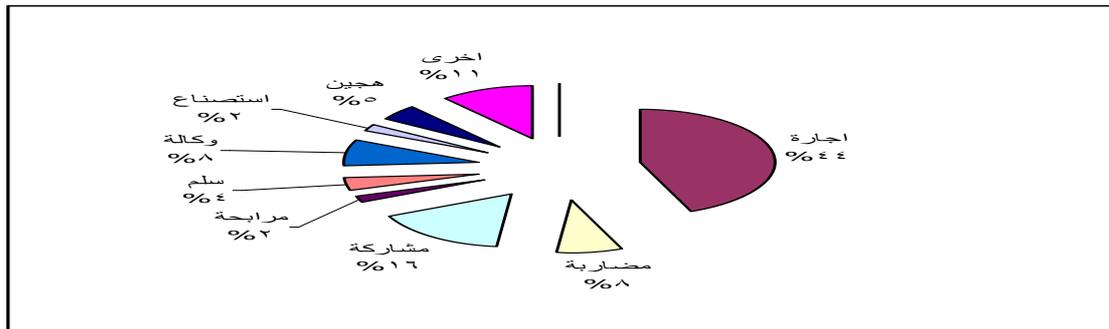
جدول (20) نسب استخدام صيغ الاستثمار الاسلامي في إصدار الصكوك للفترة من (2001-2011)

(%)

النوع	إجارة	مضاربة	مشاركة	مربحة	سلم	وكالة	استصناع	هجين	أخرى
النسبة %	44	8	16	2	4	8	2	5	11

Soures:HSBC Amanah, Islamic Finance Indestry Growth, (sukukespectrum.com)

مخطط 18- نسب استخدام صيغ الاستثمار الاسلامي في إصدار الصكوك



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 20

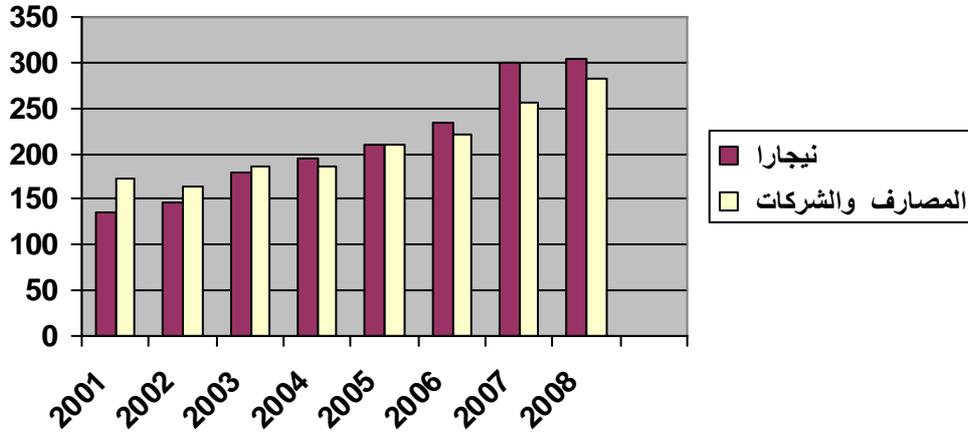
جدول 21- إصدار الصكوك الحكومية والمصارف والشركات الإسلامية للمدة (2008-2001)

(مليار ريغنت)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نيجارا	135	147	179	194	211	233	299	303
المصارف والشركات	172	164	185	187	210	221	256	283

Suores :joint publication Bank Negara and Malaysian Securities Commission Malaysia , Malaysian debt securities and sukuk market ,2009,p6

مخطط 19- إصدار الصكوك الحكومية والمصارف والشركات الإسلامية للمدة (2008-2001)



الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية

جدول-22 - حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك في ماليزيا وللسنوات من (2000-2008)
(%)

الاستثمار	النقل والمواصلات	الكهرباء	الإنشاء	الصناعة	الأبنية الحكومية والخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	الزراعة والتعدين
33.2	18.2	16	13	7.8	6.6	2.7	1.7

Suores :joint publication Bank Negara and Malaysian Securities Commission
Malaysia , Malaysian debt securities and sukuk market ,2009,p7

الختامة :-

تختلف التجربة الماليزية عن مثيلاتها بشكل كبير حتى أن ماليزيا أصبحت ، رائدة الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم ، ومركز التمويل الاسلامي ، ومن الممكن القول أنها تجربة متكاملة الجوانب ، والتي تسير وفق خطة متكاملة واضحة المعالم ، ساهم في وضعها مجموعة كبيرة من خبراء الاقتصاد والتمويل ، وهي اللجنة التي كلفت من قبل الحكومة قبل الشروع بالتجربة . ويمكن إيجاز أهم عناصر قوة التجربة الماليزية بالاتي :

1- غطاء قانوني يراعى متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية مستمد شرعية من البرلمان الماليزي
2- الاهتمام بالجانب الاكاديمي حيث تم تأسيس الجامعة الإسلامية الماليزية بنفس سنة تأسيس المصرف الاسلامي مهمتها إعداد الكوادر الأزمة في المستقبل ، مع تشجيع البحث والتطوير لجميع الاكاديميين .

3- تأسيس شركة التكافل الإسلامية (شركة تأمين إسلامية)

4- تطوير وابتكار مجموعة كبيرة من المنتجات الإسلامية المتوافقة مع متطلبات العصر مع التزامها بالأطر الشرعية الإسلامية ومن ضمنها السندات الإسلامية (الصكوك) .

5- المرحلة في العمل ، حيث تم اعتماد مصرف واحد ولمدة عشر سنوات (1983 - 1993) وكانت هذه الفترة كفترة اختبار تم حصرها بمصرف واحد مع توفير جميع السبل والأدوات لنجاحه ، حتى لا تنتشر الجهود ، ومن ثم تم السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية ، وبعدها مرحلة التحرير المالي المقنن على مجموعة محددة من المصارف الإسلامية الناجحة ، وفي كل مرحلة يقوم

البنك المركزي الماليزي لإعداد الخطط والبرامج للنجاح من خلال بناء وتطوير مجموعة من المؤسسات فقد قام ، مثل هيئة الرقابة الشرعية العليا (SAC) ووحدة السوق المالية (ICMU) ووحدة الدراسات والابتكارات للمنتجات الإسلامية التابعة البنك المركزي الماليزي (IISG) ، كما أن المصرف كان يقدم النصح المستمر للمصارف الإسلامية العاملة ويحثها على تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات الإسلامية ، ولذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الإجارة والمشاركة والمضاربة على المرابحة في كما نلاحظ كبير حجم التمويل طويل الأجل خصوصا التمويل في صكوك المشاركة والمضاربة والإجارة .

وعليه يمكن وصف التجربة الماليزية بأنها (تجربة تم الإعداد والتخطيط العلمي لها مع توفير غطاء قانوني ودستوري ، مدعوم من قبل الحكومة والشعب ، مع توفير جميع مستلزمات عملها (أدوات متعددة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، سوق مالي اسلامي ، كوادرات ذات خبرة تم إعدادها بالجامعات التي اوسست من اجل ذلك ، ومراكز بحث وتطوير ، جميع ذلك يعمل تحت مظلة شرعية واحدة ، تابعة للبنك المركزي الماليزي) كان الهدف منها إشراك المسلمين الملاوي والذين يشكلون 54 % في خطة التنمية الطموحة (ماليزيا صناعة سنة 2020) ألا أنها أصبحت التجربة العالمية الأكثر نجاحا وأصبحت ماليزيا الدولة الأوفر حضا لتكون مركز التمويل الاسلامي العالمي ، وربما مركز التمويل العالمي لاحقا .

المصادر:

أولاً : المصادر العربية

- 1- أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، (الرياض ، معهد الدعوة الجامعي ، رسالة ماجستير ، 2009).
- 2- الحصرى ، نبيه فرج أمين، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامى، الطبعة الأولى (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي 2009).
- 3- زيد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى 2012 (الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع).
- 4- الصحيفة الاقتصادية الالكترونية(موضوع بعنوان، كوالالمبور اتخذت 3 إجراءات لتكون مركزا لسوق المال الإسلامية 2013) متاح على www.aleqt.com/2006/02/03/article_25366.htm
- 5- عبد الحميد عثمان ، نماذج ناجحة لمشاريع تنموية إسلامية في ماليزيا ، (بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني عشر : الإسلام ومتغيرات العصر) متاح على http://elazhar.com/conf_au/12/11.asp
- 6- عبد الرزاق بلعباس، احمد بلوفى ، برامج التمويل الاسلامى في مؤسسات التعليم العالي الواقع والأفاق متاح على iefpedia.com ...
- 7- فاروق، احمد، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، (مركز البحث والتطوير 2010).
- 8- فتح عبد الرحمن صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، (ورقة عمل مقدمة لمنندى الصيرفة العربية - اتحاد المصارف العربية) بيروت 2008.
- 9- محمد باقر الصدر، البنك اللاربوى في الإسلام، الطبعة الثانية (مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر قدس قم المقدسة).
- 10- محمد جميل الشبشيرى، تطبيقات وتجارب عملية للمؤشرات البديلة عن سعر الفائدة متاح على www.aawsat.com/details.asp

ثانيا : المصادر الأجنبية

- 1- Aik nai chiek , Bankers journal Malaysia, 2011.
- 2- Khiyar abdall , malaysia : 30yer of Islamic banking , (inter national business& economic research) www.cluteinstitute.com.
- 3-Kualalampur , AN Overview Of Islamic Banking System In Malaysia Business school ,[www. KLBS.com.my](http://www.KLBS.com.my)
- 4-Juan sole , introducing Islamic banks into conventional banking Sesteme p22, www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07175.pdf,
- 5-Wan Suleiman , Malaysian experiences on the development , www.kantakij.com

ثالثا :المراجع

- 1- BANK Negara Malaysia ,(Malaysian debt securities and sukuk market ,2009 p6
- 2- MIFC ,(sukuk growing relevance in infrastructure development) October 2013 Malaysia mifc.com
- 3- HSBC , Islamic Finance Industry Growth (sukuke spectrum.com)